الأمم المتحدة

TD/B/EX(65)/2

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
18 April 2017
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التنفيذية الخامسة والستون
جنيف، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

تقرير الأمين العام للأونكتاد

موجز

يغطي تقرير هذا العام عن الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠١٦ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٧. ويوثق التقرير أثر عمل الأونكتاد على التنمية في أفريقيا في المجالات التالية: (أ) تحويل الاقتصادات؛ (ب) معالجة نقاط الضعف وبناء القدرة على التكيف (ج) تحسين القدرة التنافسية؛ (د) إثراء التعددية؛ (هـ) تمكين الناس والاستثمار في مستقبلهم.

GE.17-06203(A)
1706203

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

أولاً – الملامح الرئيسية البارزة ٣

ألف– الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٣

باء – المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع للأونكتاد ٤

ثانياً – نتائج وأثر الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا ٥

ألف– تحويل الاقتصادات الأفريقية ٥

باء – معالجة نقاط الضعف في الاقتصادات الأفريقية وبناء قدرتها على التكيف ٧

جيم– تحسين قدرة الاقتصادات الأفريقية على المنافسة ١١

دال – توظيف التعددية لخدمة الاقتصادات الأفريقية ١٧

هاء – تمكين الأفارقة والاستثمار في مستقبلهم ١٩

واو – الموارد المالية المرصودة لأفريقيا ٢١

مقدمة

يوثق هذا التقرير أثر عمل الأونكتاد على التنمية في أفريقيا في المجالات التالية: (أ) تحويل الاقتصادات؛ (ب) معالجة نقاط الضعف وبناء القدرة على التكيف (ج) تحسين القدرة التنافسية؛ (د) إثراء التعددية؛ (هـ) تمكين الناس والاستثمار في مستقبلهم.

أولاً- الملامح الرئيسية البارزة

ألف- الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١- قدم الأونكتاد عدة مساهمات حاسمة من خلال تظاهرة دولية رئيسية هي الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الرابع عشر) التي عقدت في الفترة ما بين ١٧ و٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ في نيروبي*، التي من شأنها أن تشكل السياسات في أفريقيا. ويرد أدناه بيان المناسبات الرئيسية ذات العلاقة بأفريقيا التي نظمت أثناء المؤتمر، والتي ستؤثر على نتائج برنامج عمل الأونكتاد في أفريقيا وفي القارة:

(أ) **منتدى الاستثمار العالمي**. عقد منتدى الاستثمار العالمي الاجتماعات الرفيعة المستوى التالية بشأن المواضيع الواردة أدناه:

'١' اتفاقات الاستثمار الدولية. حضر الاجتماع أكثر من ٤٠ شخصاً كان من بينهم وزراء وكبار المسؤولين عن التفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية وبرلمانيون وغيرهم من أصحاب المصلحة. وجرى استعراض الإصلاحات المدخلة على اتفاقات الاستثمار الدولي على الصعيد العالمي.

'٢' **تشجيع الاستثمار**. عقد الاجتماع الذي ركز على الاستثمار في الهياكل الأساسية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وحضره أكثر من ٣٠٠ من المسؤولين التنفيذيين في وكالات تشجيع الاستثمار والرواد في مجال الأعمال التجارية وغيرهم من أصحاب المصلحة في ميدان الاستثمار، من بينهم ٢٠٠ مسؤول من ما يزيد على ٣٠ بلداً إفريقيا.

'٣' **الاستثمار في شرق أفريقيا وتشجيع الاستثمار في التنمية الحضرية**. تناول الاجتماع حشد الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيدين الإقليمي والمحلي.

(ب) **المنتدى العالمي للسلع الأساسية**. حدد المنتدى العالمي السابع للسلع الأساسية، الذي عقد تحت شعار "تحطيم سلاسل الارتهان بالسلع الأساسية"، زيادة المحتوى المحلي في قطاع الصناعة الاستخراجية، وربط المزارع الأسرية بالأسواق وتنويع الصادرات بالمنتجات غير السلع الأساسية بوصفها الاستراتيجيات التي يمكن أن تقلل من اعتماد البلدان النامية على صادرات السلع الأساسية. وقد توجت دورة خاصة، عقدت في إطار المنتدى الخاص بالدور المحتمل للغاز الطبيعي في مزيج الطاقة في أفريقيا، بعقد اجتماع مائدة مستديرة وزاري بشأن

* يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن مؤتمر الأونكتاد الرابع عشر على الموقع التالي: http://unctad14.org/en/Pages/Home.aspx.

الاستراتيجيات والسياسات المحددة التي يمكن للبلدان الأفريقية استخدامها لضمان إمكانية تسخير السلع الأساسية في تحقيق النمو والتنمية. وقد حضر الدورة حوالي ٢٥٠ مشاركاً معظمهم (٧١ في المائة) من أفريقيا.

(ج) **تشجيع السياحة باعتبارها محركاً للنمو الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا**. وقد جرى، في التظاهرة التي نظمها الأونكتاد بالشراكة مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في الأمم المتحدة في إطار منتدى الخدمات العالمي، الخلوص إلى أن تحرير خدمات الخطوط الجوية في أفريقيا، وحرية تنقل الأشخاص، ورفع الحظر المفروض على السفر واعتماد جواز السفر الإفريقي الموحد أمور يمكن أن تيسر تنمية السياحة.

(د) **تيسير التجارة في الخدمات**. تولى الأونكتاد، بمناسبة هذه التظاهرة أيضاً وفي إطار منتدى الخدمات العالمي، وبالاشتراك مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، تنسيق المناقشة بشأن التجارة في الخدمات التي حظيت بكبير استحسان لإبرازها دور الخدمات في المفاوضات التجارية، وذلك لقلة الاهتمام الذي تلقاه الخدمات في المفاوضات التجارية.

(هـ) **تعميم تيسير التجارة من أجل التكامل الإقليمي**. ركز هذا الحدث الجانبي على مسألة التكامل الإقليمي الأفريقي. وقد حضره حوالي ٢٠٠ مشارك من القطاعين العام والخاص، وممثلون عن المنظمات الإقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(و) **تعزيز عملية التحول الهيكلي لأفريقيا**. نظم الأونكتاد، بالشراكة مع المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، هذا الحدث الرفيع المستوى الذي ركز على المشكلات الكبرى المطروحة والفرص الرئيسية المتاحة أمام القارة والموارد اللازمة لتعزيز التحول الهيكلي. وقد حضر الملتقى ما يزيد على ٢٠٠ مشارك.

باء- المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع للأونكتاد

٢- يضطلع المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع للأونكتاد بدور مؤثر في أفريقيا وذلك بتعزيز الحوار والتعاون بين الأونكتاد ولجنة الاتحاد الأفريقي والحكومات الأفريقية في مجال التجارة والمفاوضات الإقليمية. فقد كان من أهداف المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع للأونكتاد، منذ إنشائه في عام ٢٠١٥، تعزيز أثر وفعالية عملية تحقيق نتائج إنمائية لفائدة إفريقيا، وتلبية احتياجات مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيها بشأن كيفية استخدام التجارة كأداة للتنمية المستدامة. ويقدم المكتب الإقليمي، الذي يتصدر عملية تقديم المساعدة التقنية التي يوفرها الأونكتاد حسب الطلب، دعماً القصد منه بناء القدرات القطرية في مجال التجارة. وتشمل مجالات التركيز الرئيسية منطقة التجارة الحرة القارية (CFTA)، وتيسير التجارة، وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والاستثمار، فضلاً عن تقديم الدعم إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وآحاد البلدان الأفريقية.

٣- وينسحب أثر المكتب الإقليمي في العمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن التجارة في أفريقيا على ما يلي: (أ) التعاون الجاري بين الأونكتاد ولجنة الاتحاد الأفريقي وتقديم الدعم التقني إلى اللجنة والدول الأعضاء في سياق منطقة التجارة الحرة القارية، بسبل منها إعداد نصوص مشروع الطرائق في مجالي السلع والمفاوضات الخاصة بالخدمات؛ (ب) بناء قاعدة معارف بشأن العناصر المتصلة بالتجارة في إطار التفاوض من خلال التدريب على التعاون التنظيمي وآليات تسوية المنازعات في منطقة التجارة الحرة القارية، والتكامل الإقليمي ومنطقة التجارة الحرة القارية؛ (ج) تقديم الدعم التقني والاستشاري إلى دائرة التجارة والصناعة ودائرة الشؤون الاقتصادية داخل المفوضية من أجل تنمية التجارة والصناعة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتيسير التجارة والاستثمار؛ (د) مواصلة تقديم الدعم إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمنطقة التجارة الحرة القارية، والتجارة في الخدمات، وقانون وسياسات المنافسة والاستثمار وتيسير التجارة.

٤- وقد أقام المكتب الإقليمي شراكات مع العديد من مؤسسات الأعمال التجارية (التحكيم الاستثماري لأفريقيا وغرفة التجارة والصناعة لعموم أفريقيا)، والنساء (التاجرات الإثيوبية) والكيانات الشبابية التي تهدف إلى معالجة مختلف القضايا التجارية.

ثانياً- نتائج وأثر الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

ألف- تحويل الاقتصادات الأفريقية

٥- توفر تحليلات بحوث وسياسات الأونكتاد توصيات سياساتية عملية الغرض منها دعم جهود البلدان الأفريقية الرامية إلى تحويل اقتصاداتها، وتسريع تنميتها المستدامة، وتيسير اندماج هذه المنطقة في الاقتصاد العالمي.

٦- وفي مجال انتقال أقل البلدان نمواً إلى الفئة الأعلى، أطلق الأونكتاد، في كانون الأول/ديسمبر، "التقرير الخاص بأقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٦: طريق الانتقال وما بعده - الاستفادة القصوى من العملية" في ليسوتو وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا، وكذلك في السنغال في شباط/فبراير ٢٠١٧. وقد عرضت النتائج الرئيسية والرسائل السياساتية الرئيسية في مناسبات التعريف بالتقرير. وينظر التقرير إلى الأوضاع السائدة فيما يتعلق بعملية الانتقال ويرى أنها لا بد أن تستجمع بعض الزخم ويشدد على اتباع استراتيجيات "الانتقال بامتياز" الرامية إلى إرساء أسس مواصلة العملية الإنمائية في الفترة التالية لمرحلة الانتقال. ويحدد التقرير سياسات التحول الريفي والسياسات المتبعة في مجال الصناعة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والسياسات المالية وسياسات الاقتصاد الكلي، وتوليد العمالة والمسائل الجنسانية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الانتقال بامتياز.

٧- وفيما يتعلق بتمويل الديون والاستدامة في أفريقيا، أطلق الأونكتاد، في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٦، تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٦: ديناميات الديون وتمويل التنمية في أفريقيا، بالتزامن في ١٧ بلداً أفريقيا، بما في ذلك إبّان انعقاد مؤتمر الأونكتاد الرابع عشر. ويبحث التقرير في بعض القضايا السياساتية الرئيسية التي تنطوي عليها الديون المحلية والخارجية لأفريقيا، ويتضمن إرشادات سياساتية بشأن التوازن الدقيق الذي يلزم تحقيقه بين بدائل تمويل

التنمية والقدرة على تحمل أعباء الديون بوجه عام. ويحلل التقرير مسألة الديون الدولية لأفريقيا ويبين كيف أصبحت الديون المحلية تؤدي، على نحو متزايد، دوراً في بعض البلدان الأفريقية باعتبارها خياراً من خيارات تمويل التنمية. ويبحث، أيضاً، خيارات التمويل التكميلي وعلاقتها بالديون. وقد رحب العديد من الوفود التي شاركت في الدورة التنفيذية الثالثة والستين لمجلس التجارة والتنمية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بالبحث المضطلع به والتحليل الوارد في التقرير، مشيرة إلى أنهما يأتيان في الوقت المناسب في سياق أهداف التنمية المستدامة.

٨- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم الأونكتاد سلسلة من حلقات العمل التدريبية في أفريقيا القصد منها بناء القدرات البشرية والمؤسسية للجهات ذات المصلحة الأفريقية (راسمو السياسات، والمفاوضون التجاريون والمجتمع المدني وأصحاب المشاريع) من أجل استغلال الفرص الناشئة عن قطاع الخدمات والتجارة في الخدمات.

٩- وتعد الخدمات الإنتاجية الفعالة من الأمور الأساسية في بناء قدرات مسؤولي التجارة الأفريقية فيما يتعلق بمفاوضات التجارة في الخدمات وهي يمكن أن تعزز القدرة التنافسية للقطاعات كما أنها عنصر من العناصر الحاسمة للتحول الاقتصادي في أفريقيا. وعقد الأونكتاد، في أيار/مايو ٢٠١٦، الدورة الرابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية التي حددت الممارسات الجيدة في وضع السياسات والأنظمة والمؤسسات والمفاوضات التجارية والخدمات والتجارة والتنمية. وتشمل المجالات المحددة التي تحتاج إلى أن تتخذ بشأنها المزيد من التدابير الخدمات والتنويع ومبادرات النفاذ التفضيلي إلى أسواق الخدمات والخدمات المعززة لجمع البيانات والاقتصاد الرقمي/التجارة الإلكترونية) وتجارة الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإدماج المالي والتجارة عبر الحدود، والتعاون التنظيمي والمعايير الدولية بشأن الخدمات.

١٠- وفي إطار الدعم المستمر المقدم إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية، نظم الأونكتاد، في تموز/يوليه، دورة تدريبية بشأن التجارة في الخدمات في أبوجا لفائدة المسؤولين التجاريين في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وممثلي القطاع الخاص وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة بالخدمات. وكان الهدف من التدريب هو بناء قدرات الدوائر المؤثرة في مفاوضات التجارة في الخدمات في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك قدرات أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع الخاص، وتحسين قدرة المسؤولين التجارية على المشاركة بفعالية والإسهام بهمة في المفاوضات في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد تم الشروع في عملية استعراض سياسات الخدمات داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتي من شأنها أن تدعم المنطقة في صياغة وتنفيذ مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية.

١١- وينظم الأونكتاد أنشطته عن طريق ركائز عمله الثلاث وهي البحث والتحليل، وتقديم المساعدة التقنية، وبناء توافق الآراء، من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على تسخير التكنولوجيا والابتكار والاستثمار المحلي والأجنبي، باعتبارهما وسيلة تحفز هذه البلدان على تحويل هياكل اقتصاداتها.

١٢- ويسخّر الأونكتاد الاستثمار لأغراض التحول الهيكلي عن طريق عمليات استعراض سياسات الاستثمار. وتساعد عمليات الاستعراض البلدان الأفريقية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق إجراء دراسات تشخيصية للأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية للاستثمارات لكل بلد على حدة، وتحديد المجالات التي ينبغي النهوض بها. وخلال الفترة المشمولة

بالتقرير، استعرض الأونكتاد مدونة استثمار بنن وأعدّ استعراضاً لسياسة الاستثمار في غامبيا، وبدأ استعراضاً خاصاً بموريشيوس. وجرى نشر تقريري تنفيذ عمليتي استعراض بنن وبوتسوانا.

١٣- ويراهن الأونكتاد على التكنولوجيا بهدف إحداث التحول الاقتصادي في أفريقيا وذلك من خلال تنفيذ عمليات استعراض سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تهدف إلى مساعدة البلدان على تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز القدرة التنافسية، وتعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز التحول الهيكلي. وفي عام ٢٠١٦، بدأ الأونكتاد استعراض سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رواندا. وتأسيساً على وضع استعراض سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر في عام ٢٠١٥، وتقييم شامل للتجارة الإلكترونية، دعم الأونكتاد وضع أول استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية في عام ٢٠١٦. ونشرت مصر، في آذار/مارس ٢٠١٧، تقريرها عن استراتيجية التجارة الإلكترونية الوطنية.

١٤- ويسعى الأونكتاد إلى بلوغ الأهداف الرامية إلى معالجة تغير المناخ وتعزيز التجارة والإنتاج المراعية للمناخ، بما في ذلك استراتيجيات الاقتصاد الأخضر، من خلال الاستعراضات الوطنية للاقتصاد الأخضر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى الأونكتاد استعراضات وطنية للاقتصاد الأخضر في إثيوبيا والسنغال ومدغشقر والمغرب. وتروج عمليات الاستعراض لتنمية القطاعات الوطنية للاقتصاد الأخضر وتحفيز العمل على توفير فرص العمل والفرص التصديرية، مع تعزيز التنمية المستدامة.

١٥- ويدعم الأونكتاد البلدان، من خلال عمليات استعراض السياسات بخصوص تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، في تطوير قدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل بناء القدرات الإنتاجية وتحويل الاقتصادات. وفي عام ٢٠١٦، وبناء على طلب من وزارة التجارة والصناعة وشؤون جماعة شرق أفريقيا في رواندا، أجرى الأونكتاد استعراض السياسة العامة في البلد. وقد نُظمت مشاورتان وطنيتان، في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لمناقشة نتائج الاستعراض وإدراج مسائل العلم والتكنولوجيا والابتكار في الاستراتيجية الإنمائية العامة للبلد، واستخدام أدوات السياسة العامة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لتعزيز التنمية الاقتصادية. وستقدم نتيجة استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار إلى الدورة العشرين للجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أيار/مايو ٢٠١٧.

باء- معالجة نقاط الضعف في الاقتصادات الأفريقية وبناء قدرتها على التكيف

١٦- يساعد الأونكتاد البلدان الأفريقية على الحد من ضعف اقتصاداتها بسبب اعتمادها على السلع الأساسية، وعلى البحث عن فرص لزيادة قيمة مضافة إلى أنشطتها الاقتصادية من السلع الأساسية، بما في ذلك السلع الزراعية.

١٧- وكمثال على تقديم التوصيات السياساتية القائمة على البحوث، كلف الأونكتاد بإجراء دراسة بعنوان "ممارسات تقديم الفواتير التجارية المزورة المتعلقة بالسلع الأساسية في البلدان النامية: حالات جنوب أفريقيا وزامبيا وشيلي وكوت ديفوار ونيجيريا" وأظهرت نتائج الدراسة احتمال وضخامة حدوث التزوير في الفواتير فيما يتعلق بصادرات البلدان النامية الأفريقية من السلع الأساسية، مما يؤكد وجود مشكلة كبيرة تتمثل في التهديد الذي يشكله هروب رؤوس الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة بالنسبة إلى البلدان النامية.

١٨- وقد قدم الأونكتاد تقريراً إلى مجلس التجارة والتنمية عن صناعة الكاكاو وسلاسل القيمة العالمية، تطرق إلى بحث إنتاج الكاكاو في البلدان الرئيسية في غرب أفريقيا. وتمثلت توصياته السياساتية الرئيسية في ما يلي: (أ) تحسين قوانين المنافسة لمكافحة تركز الأنشطة الشديد في قطاع الكاكاو، (ب) تعزيز منظمات المزارعين؛ (ج) تحسين شفافية الأسواق من أجل تعزيز موقف صغار الملاك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلسلة قيمة الكاكاو العالمي.

١٩- وخصص الأونكتاد الطبعة التي أصدرها عام ٢٠١٦ من سلسلة التقارير المعنونة "نظرة عجلى إلى السلع الأساسية" للذهب. وقد تطرق تقرير عام ٢٠١٦ إلى تطوير مناجم الذهب الجديدة في عدة بلدان، والتي يقع كثير منها في بلدان نامية تفتقر إلى الحصول على معلومات عن تطوير وتسويق مواردها من الذهب. ولما كان التعدين في البلدان النامية يجري في القطاع غير النظامي، فإن التعدين الحرفي والصغير النطاق أصبح، على نحو متزايد، مجال اهتمام واضعي السياسات في أفريقيا بالنظر إلى تأثيره على سبل العيش، وظروف العمل والبيئة. وتناولت التوصيات الواردة في التقرير الكيفية التي يمكن بها للحكومات أن تحسن بها إدارة قطاع الذهب ومكافحة استخدام المواد الكيميائية الخطرة في استخراج الذهب، الذي لا يزال واسع الانتشار في عمليات التعدين الحرفي والصغير النطاق.

٢٠- وفي إطار تنفيذ مشروع "تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل تعزيز الروابط الإنمائية من قطاع الصناعات الاستخراجية"، عقد الأونكتاد عدة حلقات عمل لبناء القدرات في تشاد والكونغو في عام ٢٠١٦. وكان الهدف من حلقات العمل هو تبادل المعلومات مع أصحاب المصلحة في القطاعات الاستخراجية وتحسين مهارات الجهات صاحبة المصلحة في القطاع الخاص على المشاركة الفعالة في سلسلة القيمة المعدنية.

٢١- ويتولى الأونكتاد، بالتعاون مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، تنفيذ مشروع "تحسين القيمة المضافة من منتجات القطن الثانوية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي" في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر الأونكتاد تكليفا بإجراء دراسات قطرية أساسية للبلدان الأربعة، وأوفد بعثات لإجراء دراسات تمهيدية في جمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي.

٢٢- ولتعزيز إمكانية الوصول إلى معلومات أسواق السلع الأساسية، يعمل نظام الأونكتاد للمعلومات التجارية عن السلع الأساسية (Infocomm) كمنصة لتبادل المعلومات لنشر المعلومات الموضوعية المستكملة بشأن السلع الأساسية الزراعية. وفي عام ٢٠١٦، تولى الأونكتاد تحديث مواصفات السلع الزراعية الرئيسية لإحدى عشرة سلعة أساسية في في أفريقيا هي الموز والكاكاو وجوز الهند والبن والقطن والصمغ العربي، والمانغو، وزيت النخيل، والأناناس، وفول الصويا والشاي بثلاث لغات (الإنكليزية والفرنسية والإسبانية).

٢٣- ويساهم الأونكتاد في تخفيف الحمل الذي يمثله عبء الديون عن البلدان الأفريقية بفضل خدماته الاستشارية التقنية المحددة الهدف التي يتيحها لهذه البلدان من أجل إدارة ديونها ضمن برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي (برنامج نظام إدارة الديون). ويقدم البرنامج الدعم إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، ٢٢ منها في أفريقيا، بغية تعزيز قدرتها على إدارة ديونها بشكل فعال ومستدام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم البرنامج البلدان التالية: (أ) جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وتوغو في تحسين تسجيل الديون؛ (ب) غابون والسودان في إعداد جداول التحقق من صحة بيانات الديون في مكاتب الديون الوطنية ذات الصلة؛ (ج) ساعد الأونكتاد أيضاً أنغولا وكوت ديفوار على إعداد إحصاءات الديون الوطنية واستعراضات الحوافظ. وتلقت

أنغولا الدعم بشأن إدماج نظام الأونكتاد لإدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) في تطبيق إدارة المالية الحكومية.

٢٤- وينفذ الأونكتاد مشروعاً بشأن الإطار التنظيمي والمؤسسي الخاص بإدارة الديون السيادية الرامية إلى تحسين قدرة راسمي السياسات في هذه المجالات في خمسة بلدان من أقل البلدان نمواً، بما في ذلك موريتانيا وتوغو. وفي تموز/يوليه، أجرى الأونكتاد مشاورات مع ممثلين من موريتانيا وتوغو لمناقشة المرحلة المقبلة من المشروع. وستجرى جولات دراسية عندما تصل البلدان إلى مرحلة أكثر تقدماً من التنمية التنظيمية والمؤسسية.

٢٥- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفد الأونكتاد، بالاشتراك مع البنك الدولي، بعثات في إطار برامج مرفق إدارة الديون إلى توغو وزامبيا، ودعم تنفيذ وتمويل مشاريع المساعدة التقنية بشأن إدارة الديون في أفريقيا بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الأفريقي.

٢٦- ويقدم الأونكتاد كذلك دعمه إلى البلدان الأفريقية بشأن الإعداد لمفاوضاتها المتعلقة بإعادة جدولة أو إعادة هيكلة الديون الرسمية الثنائية في إطار نادي باريس. وخلال اجتماعات منتدى باريس، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، شدد الأونكتاد على أهمية الدعم المستمر من جانب المجتمع المالي الدولي فيما يتعلق برصد حالة ديون البلدان الأفريقية، بما يتسق مع خطة عمل أديس أبابا.

٢٧- وحضر عدة مشاركين رفيعي المستوى من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى اجتماع مائدة مستديرة وزاريًّاً حول موضوع "إعادة تقييم القدرة على تحمل الديون في الاقتصاد المعاصر – المخاطر، ومواطن الضعف والخيارات السياساتية" انعقد خلال الأونكتاد الرابع عشر، وتناول الخطط المطروحة بخصوص الحفاظ على معدلات النمو العالية والقدرة على تحمل الديون في المنطقة أثناء التباطؤ الاقتصادي أو تراجع تدفقات رؤوس الأموال الخاصة.

٢٨- ويقدم "تقرير الأونكتاد بشأن التجارة والتنمية، ٢٠١٦: التحول الهيكلي من أجل نمو شامل مستدام" توجيهاته إلى البلدان الأفريقية بشأن كيفية التعامل مع نقاط الضعف التي تفرزها العولمة ويفرضها النظام المالي الدولي. ويتطرق الفصل الأول من التقرير إلى دراسة تباطؤ الناتج الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية والتطورات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية وتدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى البلدان النامية، ويبرز أثرها في المناطق دون الإقليمية في أفريقيا. ويشدد التقرير، الذي لاحظ أن معظم البلدان والمناطق النامية، بما فيها أفريقيا، لم تسهم بقدر كبير في تضييق الفجوة في الدخل مع الاقتصادات المتقدمة، على أن بإمكان السياسات الصناعية الاستباقية أن تيسر التحول في العمالة من القطاعات المنخفضة الإنتاجية مثل الزراعة إلى زيادة الإنتاجية الصناعية وقطاعات الخدمات الحديثة. ويبين التقرير أن بإمكان التكامل الإقليمي في أفريقيا أن يوسع سوق المصنوعات وأن يسهم في تحسين الاقتصاد وتنويعه.

٢٩- ويدعم الأونكتاد الفئات الضعيفة من البلدان الأفريقية مثل أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، لتجاوز مصادر نقاط ضعفها، ومساعدتها على بناء قدراتها لتحمل الصدمات. فعلى سبيل المثال:

(أ) قام الأونكتاد، في إطار مشروعه الخاص ببناء قدرات مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً على تحسين وتنويع صادراتها السمكية، بعقد حلقة عمل ثانية في تشرين الأول/

أكتوبر ٢٠١٦ في عنتيبي بأوغندا للتحقق من دقة الدليل الذي أعده بشأن تحسين وتنويع صادرات البلد السمكية. وتلقى نحو ١١٦ من الخبراء وكبار المسؤولين الأوغنديين، بالإضافة إلى بعض الصيادين والصيادات (كان ثلث المشاركين من النساء)، تدريباً على معايير السلامة والجودة الغذائية الدولية وتنويع الصادرات وتربية الأحياء المائية. وكان الدعم الذي يقدمه الأونكتاد ملائماً ومناسب التوقيت في رأي الكثير. وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام للأونكتاد، أعربت إدارة الموارد السمكية في أوغندا عن تقديرها للدعم والتوجيه اللذين ما انفك الأونكتاد يقدمهما بغرض الاستفادة من إمكانات قطاع مصايد الأسماك في أوغندا. وعقب اعتماد دليل إدارة الموارد السمكية طلبت الإدارة من الأونكتاد أن ينظم حلقة عمل للمتابعة لفائدة واضعي السياسات تتناول الآثار السياساتية المتمخضة عن المسائل المحددة في الدليل.

(ب) يعد الوصول إلى الطاقة أمراً بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وفي إطار الجهود الرامية إلى معالجة العقبات التي تحول دون الحصول على الطاقة، دعم الأونكتاد مشاركة خمسة من البلدان النامية غير الساحلية، من بينها، بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة في الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى التي عقدت في فيينا بشأن تسريع حصول الجميع على الطاقة المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية من خلال الشراكات المبتكرة. واستضاف الأونكتاد حدثاً جانبياً بعنوان "دور الطاقة في تعزيز القدرات الإنتاجية وتنويع السلع الأساسية وتعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي في البلدان النامية غير الساحلية"، تناول العقبات التي تعترض الوصول إلى الطاقة – وهي من القيود الهامة التي تعرقل إنجاز برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وبلوغ هدف التنمية المستدامة بشأن الطاقة المستدامة للجميع. وجرى تحديد الاستراتيجيات والشراكات التي يمكن أن تخلق فرصاً للاستثمار والتجارة في الطاقة لصالح البلدان النامية غير الساحلية.

٣٠- ويقدم الأونكتاد الدعم التقني إلى أقل البلدان نمواً في أفريقيا بهدف تيسير خروجها من فئة أقل البلدان نمواً. وشارك الأونكتاد، في إطار الجهود التي يبذلها لدعم البلدان بشأن هذه المسألة، في البعثات التالية التي أوفدت في عام ٢٠١٦:

(أ) في تموز/يوليه، وبناء على طلب من حكومة غينيا الاستوائية والدعوة التي وجهتها المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي، نظم الأونكتاد بعثة تقنية واستشارية في مالابو القصد منها إذكاء الوعي بين واضعي السياسات بشأن القضايا الرئيسية المتصلة بالارتقاء من فئة إلى أخرى والفرص الممكنة والتحديات المحتملة حالما تخرج غينيا الاستوائية من فئة أقل البلدان نمواً في حزيران/يونيه ٢٠١٧؛

(ب) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، نظمت إحدى بعثات منظومة الأمم المتحدة، مؤلفة من الأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وفريق الأمم المتحدة القطري حلقة عمل لفائدة واضعي السياسات في لواندا لمناقشة المسائل المتعلقة بخروج البلد من فئة أقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك جرت مناقشة الآثار المحتملة ذات الصلة بعملية الشطب بعد خروج أنغولا. واعتمدت التوصيات التالية أثناء الاجتماع: إنشاء لجنة وطنية تعنى بمسالة الشطب من فئة اقل البلدان نمواً تتألف من لجنة عمل مشتركة بين الوزارات ولجنة تقنية وطنية ووضع إطار موحد للرصد تمهيداً لوضع استراتيجية خروج سلسة، والحاجة إلى وضع خطة إنمائية وطنية

جديدة، وكذلك خريطة طريق (أو استراتيجية انتقالية) لتوجيه برنامج النمو والتنمية في أنغولا قبل الخروج من فئة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢١.

٣١- ويسهم الأونكتاد، من خلال مبادراته التجارية والبيئية، في إذكاء الوعي في البلدان الأفريقية بأهمية البحث عن الفرص المتاحة فيما يتعلق بالتخفيف من الآثار المترتبة على تغير المناخ. وكجزء من مجموعة تضم اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والرابطة الدولية لتداول الانبعاثات، ومجموعة البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، يدعم الأونكتاد تنظيم مؤتمر سنوي يقدم برنامجاً شاملاً لفائدة مطوري المشاريع وصانعي السياسات بشأن آخر الفرص الاستثمارية والمالية والإنمائية المتعلقة بتغير المناخ. وسينفذ الأونكتاد أنشطة بناء القدرات في أنغولا بتمويل أوروبي.

٣٢- ويقدم الأونكتاد المشورة السياساتية والمساعدة التقنية بشأن قواعد المنشأ والوصول إلى الأسواق بغية تعزيز الاستفادة من الأفضليات التجارية. وكجزء من الجهود الجارية لتعزيز مهارات واضعي السياسات في أقل البلدان نمواً وفهم الوصول دون رسوم أو حصص، وقواعد المنشأ والإعفاءات الممنوحة بخصوص الخدمات، قدم الأونكتاد الدعم بهدف تحديد المصالح التجارية لمجموعة أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية وضمان مشاركتها الفعالة في اجتماعات تلك المنظمة. وفي أيار/مايو، ساعد الأونكتاد العديد من أقل البلدان نمواً في صياغة اختصاصات اللجنة الفرعية المعنية بأقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية وإعداد جداول لصالح العديد من البلدان الأفريقية بشأن الخطوط التعريفية المتأثرة باتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ. وشاركت أقل البلدان نمواً الأفريقية، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، في دورة تدريبية تنفيذية على التفاوض وصياغة قواعد المنشأ.

جيم- تحسين قدرة الاقتصادات الأفريقية على المنافسة

٣٣- يدعم الأونكتاد البلدان الأفريقية من أجل تحسين قدرتها التنافسية وذلك بفضل مساعدتها على تعزيز كفاءة أجهزة الدولة وتحسين التآزر بين الدولة والأسواق، بما في ذلك عن طريق إيجاد الأطر التنظيمية والقانونية الجديدة وتنقيح الأطر القائمة، وتنظيم ندوات التوعية وتطوير أدوات متكيفة مع احتياجات العملاء.

٣٤- ومن المجالات الأخرى التي يسهم فيها الأونكتاد، زيادة كفاءة عمل الأسواق والدول في أفريقيا، وذلك من خلال أنشطته المتعلقة بقانون المنافسة ووضع السياسات الخاصة بالمنافسة في القارة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم الأونكتاد هيئة حماية المستهلك في مجال المنافسة التجارية في إثيوبيا في وضع مبادئ توجيهية بشأن حماية المستهلك والممارسات التجارية غير العادلة، وتدريب واضعي السياسات وأصحاب المصلحة في النظام القضائي على إنفاذ قانون المنافسة وحماية المستهلك.

٣٥- وبدأ الأونكتاد تشغيل مركز الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الإقليمي للتوثيق ومركز التدريب الإقليمي في مجال المنافسة في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وعقد أول حلقة عمل تدريبية إقليمية تهدف إلى تعزيز قدرات واضعي السياسات في مجال المنافسة.

٣٦- ويقدم الأونكتاد إلى البلدان الأفريقية إرشادات عملية عن كيفية تسخير التجارة أداةً للتحول الاقتصادي، وتحسين هذه البلدان سياساتها التجارية بغية تعزيز قدراتها التنافسية وتيسير اندماجها في الأسواق الإقليمية والعالمية ويقدم الأونكتاد أيضاً مساعدة تقنية مباشرة إلى البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن التدابير غير التعريفية.

٣٧- وتشكل التدابير غير التعريفية حواجز أمام التجارة وتعوق إمكانات أفريقيا فيما يتعلق بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال التجارة. وتحتاج البلدان الأفريقية إلى تحديد وإزالة الحواجز التقنية الماثلة أمام التجارة من أجل حشد إمكانات التجارة للإسهام في التنمية الاقتصادية. ويقدم الأونكتاد الدعم المستمر للبلدان الأفريقية من خلال برامج التدريب الرامية إلى بناء قدرات واضعي السياسات الأفريقية فيما يتعلق بالتدابير غير التعريفية. وفي إطار الجهود الرامية إلى دعم قدرة الثلاثي المكون من السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على التصدي للتدابير غير الجمركية والحواجز غير الجمركية، نظم الأونكتاد، في تموز/يوليه، دورة تدريبية بشأن التدابير غير الجمركية للمكاتب المعنية بالمعايير لفائدة ١٢ بلداً (أوغندا، وبوتسوانا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وكينيا، ومصر، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق). ويساعد الأونكتاد، بالاشتراك مع مصرف التنمية الأفريقي، تلك البلدان في جمع وحوسبة البيانات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية، والتي يتولى الأونكتاد جمعها في قاعدة بيانات التدابير غير الجمركية التي يحتفظ بها.

٣٨- وقد نظم الأونكتاد، بدعم من حكومتي فنلندا والاتحاد الروسي وصندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة لفائدة جمهورية تنزانيا المتحدة، دورة إلكترونية بشأن التحليل الاقتصادي للتدابير غير الجمركية في الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر. وشارك في الدورة ثلاثة وعشرون مشاركاً من ١٨ بلداً أفريقياً.

٣٩- وفي إطار اتفاقات التعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والعلامات التجارية في شرق أفريقيا، يدعم الأونكتاد تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة في جماعة شرق أفريقيا. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه، نظم الأونكتاد حلقات عمل تدريبية بشأن إنشاء لجان وطنية لتيسير التجارة وتنفيذ الاتفاق في جميع بلدان جماعة شرق أفريقيا. وفي تموز/يوليه، وضعت خطة إقليمية لتنفيذ الاتفاق ونظمت حلقة عمل بشان عملية التصديق. وعقدت اجتماعات متابعة بشأن إنشاء لجان لتيسير التجارة الوطنية لفائدة الدول الأعضاء الخمس في الجماعة.

٤٠- وكجزء من برنامج نظام الأونكتاد الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (نظام تجهيز البيانات)، عُقدت، في عام ٢٠١٦، عدة حلقات عمل لبناء القدرات بشأن نظام التشغيل الآلي للبيانات الجمركية لفائدة إدارات الجمارك الوطنية والسلطات الوطنية لتحصيل الإيرادات. وأدت هذه الجهود إلى ضمان استدامة نظام تجهيز البيانات في الأجل الطويل وتعزيز قدرة ٢٧ بلداً أفريقياً على زيادة تحصيل الإيرادات وخفض مدة تخليص البضائع وتكاليفه. وفي الربع الأخير من عام ٢٠١٦، أُطلق في زامبيا نظامُ تجهيز البيانات الثاني الخاص بمشروع قياس الأداء.

٤١- ولتحسين اللوجستيات التجارية، عقد الأونكتاد، في إطار شراكة مع الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن، حلقة عمل لتدريب المدربين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في الدار البيضاء تهدف إلى تعزيز قدرة الرابطة المغربية لوكلاء الشحن على وضع برنامج تدريبي لزيادة قدرة وكلاء الشحن المحليين على تحسين مشاركتهم في التجارة الدولية.

٤٢- وشارك الأونكتاد في حلقة دراسية بعنوان "أفريقيا والنقل البحري - تعاون يحقق منفعة متبادلة"، في بروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أذكت وعي مقرري السياسات في الاتحاد الأوروبي بفرص النقل المتاحة للشركات الأوروبية المالكة للسفن العاملة في أفريقيا والتحديات التي تواجهها. وقد اكتسب النقل البحري أهمية بارزة في جدول أعمال الاتحاد الأوروبي بشأن أفريقيا في أعقاب مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في لومي بشأن الأمن البحري والتنمية الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وفي ظل انعقاد مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبية - أفريقيا في وقت لاحق من عام ٢٠١٧. وألقى الأونكتاد الضوء على التحديات والفرص الرئيسية المتصلة بنقل البضائع في أفريقيا، ومجالات التعاون المحتمل بين أفريقيا وأوروبا.

٤٣- وفي إطار بناء قدرات المسؤولين التجاريين الأفارقة، نظم الأونكتاد عدة حلقات عمل تهدف إلى تعزيز إدماج التجارة وتعميم مراعاتها في خطط التنمية الوطنية. وفي حزيران/يونيه، عُقدت حلقة عمل في بوركينا فاسو لمناقشة تعميم مراعاة السياسة التجارية في خطتها المتوسطة الأجل، التي أُقرت في تشرين الثاني/نوفمبر. وعقد الأونكتاد حلقة عمل ثنائية في تشرين الثاني/نوفمبر لدعم جيبوتي وإثيوبيا في تنفيذهما المشترك لمصفوفة إجراءات تتعلق بالعبور والنقل والاتفاق المتعلق بتيسير التجارة. وأعد الأونكتاد، كجزء من جهوده الرامية إلى دعم غامبيا في تحقيق أهدافها التجارية، ورقتي عمل بشأن تيسير التجارة.

٤٤- وبالتعاون مع المعهد الجامعي الأوروبي، عقد الأونكتاد، في أيار/مايو، حلقة عمل دون إقليمية دعماً لتنسيق مصفوفات عمل الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري بشأن تيسير التجارة، والنقل، والعبور، لفائدة بنن وبوركينا فاسو ومالي والنيجر. ووُضعت خريطة طريق بشأن مجالات العمل ذات الأولوية. وأجرى الأونكتاد أيضاً تحديثاً للدراسات التشخيصية للتكامل التجاري التي يمولها الإطار المتكامل المعزز في كل من إثيوبيا والسنغال وغامبيا ومالي والنيجر.

٤٥- زيادة قيم المنتجات من خلال المؤشرات الجغرافية: يدعم الأونكتاد البلدان في جهودها الرامية إلى الترويج لمنتجاتها التقليدية عن طريق المؤشرات الجغرافية، ما يؤدي بالتالي إلى زيادة قيمتها. ففي حزيران/يونيه، شارك الأونكتاد في حلقة عمل تقنية عقدها الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في بنن لإقرار الاستراتيجية القارية للمؤشرات الجغرافية في أفريقيا، ووضع خطة عمل بشأن المؤشرات الجغرافية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢. ومتابعةً لحلقة العمل هذه، قدم الأونكتاد تدريباً على المؤشرات الجغرافية في كانون الأول/ديسمبر بهدف تعزيز قدرات المنتجين والمؤسسات في بنن على زيادة قيمة منتجات البلد التقليدية من خلال المؤشرات الجغرافية.

٤٦- ويساعد برنامج الأونكتاد لتطوير المشاريع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا على بناء قدراتها التنافسية في مجال الأعمال التجارية من خلال مجموعة من التدخلات المحددة الأهداف، بينها تعزيز الروابط التجارية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الأونكتاد المساعدة إلى ١٦ مركزاً من مراكز البرنامج في أفريقيا. وفي إثيوبيا وبنن وغامبيا والكاميرون، قُدمت سلسلة من الخدمات الاستشارية، وعُقدت حلقات عمل وحلقات دراسية بشأن السياسات بالاستناد إلى إطار سياسات تنظيم المشاريع؛ وعُقدت تدريبات لمنظمي المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأُصدرت شهادات في مجال تدريب المدربين؛ وقُدم الدعم للشبكات والمبادرات الإقليمية، وذلك في الفترة بين أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، حضر مشاركون من بوتسوانا وجنوب أفريقيا

وسوازيلند وسيراليون وغانا والكاميرون وليسوتو وملاوي وموزامبيق ونيجيريا حلقة عمل بشأن السياسات عن تنظيم الشباب للمشاريع في جنوب أفريقيا.

٤٧- وقدم الأونكتاد الدعم لبلدان أفريقية مختارة فيما يتعلق بتحديد فرص الروابط التجارية بين منظمي المشاريع المحليين والشركات الكبيرة في قطاعات الزراعة والبناء والتعدين والسياحة. وقدم الأونكتاد، بوصفه إحدى وكالات الأمم المتحدة المشاركة في المشروع المعنون "جمهورية تنزانيا المتحدة، أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا – مجموعة التجارة التابعة للأمم المتحدة"، مساعدة تقنية ترمي إلى دعم إنشاء وتعزيز الروابط التجارية بين المنتجين الزراعيين، وشركات التجهيز الكبيرة، والشركات السياحية. وفي أعقاب حلقة عمل تقنية حول "وضع إطار وطني لتنظيم الشباب للمشاريع"، نظمها الأونكتاد وأمانة الكومنولث في أيار/مايو ٢٠١٦ في دار السلام، وضع الأونكتاد تقريراً بعنوان "مسح وتقييم بيئة تنظيم المشاريع في جمهورية تنزانيا المتحدة". والتقرير عبارة عن وثيقة معلومات أساسية بشأن الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لتنظيم المشاريع اللتين سيتم إعدادهما عام ٢٠١٧، بالتعاون مع الأونكتاد.

٤٨- ونظم الأونكتاد، بوصفه شريكاً رئيسياً في المؤتمر العالمي لتنظيم المشاريع، إلى جانب وزارة التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا، اجتماع مائدة مستديرة للدول الأفريقية على المستوى الوزاري بشأن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تصنيع أفريقيا، ومؤتمر القمة العالمي الرابع لبرنامج تطوير المشاريع، الذي عقد أثناء المؤتمر العالمي لتنظيم المشاريع في آذار/مارس ٢٠١٧ في جنوب أفريقيا. وناقش وزراء من أوغندا والكاميرون ومالي ونيجيريا برامجهم والخطوات الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية.

٤٩- ويدعم الأونكتاد التنمية في أفريقيا من خلال الاستثمار والمشاريع، بسبل منها تطوير الموارد من أجل تعزيز بيئة الأعمال التجارية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد ٥٢ بلداً أفريقيا من مساعدة الأونكتاد في الاستثمار والمشاريع في مجال بناء القدرة التنافسية لهذه البلدان وتعزيز جاذبيتها كبلدان مستقبلة للاستثمار الأجنبي، وفي إنشاء مؤسسات الأعمال التجارية. وقدم الأونكتاد المساندة الموضوعية أيضاً إلى مؤتمرات وحلقات عمل عديدة شاركت فيها بلدان السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٥٠- واستناداً إلى *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩* وبالتعاون مع منظمات دولية أخرى، واصل الأونكتاد العمل على تفعيل مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول لتحقيق التنمية المستدامة (التي وضعت من قِبل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، والأونكتاد). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقدت حلقات عمل بشأن الاستثمار المسؤول في الزراعة في ملاوي وكوت ديفوار في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر، على التوالي.

٥١- وخلال الأونكتاد الرابع عشر، بدأ الأونكتاد العمل ببوابة التسجيل العالمي الموسعة لمؤسسات الأعمال، وهي بوابة جامعة لتسجيل مؤسسات الأعمال على شبكة الإنترنت تساعد منظمي المشاريع على الصعيد العالمي في إضفاء الطابع الرسمي على أعمالهم التجارية وضمان مشاركتهم في القطاع النظامي. وقُدمت جوائز لوزراء من عدة بلدان، منها الكاميرون، على بوابات المعلومات البارزة والنوافذ الشبكية الجامعة المتاحة في بلدانهم.

٥٢- ويساهم الأونكتاد في تحسين القدرة التنافسية للاقتصادات الأفريقية عن طريق تزويدها بالأدوات اللازمة للانخراط في عمليات إصلاح نظم حوكمتها، ورفع كفاءاتها الاقتصادية. وتساعد المكونات المختلفة لبرنامج الأونكتاد لتيسير الأعمال التجارية البلدان على تبسيط وأتمتة قواعدها وإجراءاتها ذات الصلة بالاستثمار وتنظيم المشاريع. ويدعم الأونكتاد أيضاً البلدان في بناء قدراتها في مجالي الملكية الفكرية والابتكار.

٥٣- ويعد وجود بنية تحتية محاسبية متينة تمكن الشركات من نشر المعلومات بطريقة متميزة عاملاً حاسماً في اجتذاب الاستثمار وتخصيص الموارد الشحيحة وتعزيز الإدماج المالي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفادت عدة بلدان أفريقية من دعم الأونكتاد في مجال المحاسبة ونشر المعلومات المالية وغير المالية (البيئية والاجتماعية وتلك المتصلة بالحوكمة) وحضر أكثر من ٥٠ مشاركاً وخبيراً من ١٨ بلداً أفريقياً الدورة الثالثة والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ومُثلت المنظمات الإقليمية الأفريقية في الدورة، لا سيما اتحاد المحاسبين الأفارقة ومنظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا. وأدى ممثلو غامبيا وكينيا ونيجيريا أدواراً رئيسية في أفرقة النقاش، بما في ذلك شغل منصب نائب رئيس الدورة.

٥٤- ويساعد نظام اللوائح التنظيمية الإلكترونية لبرنامج الأونكتاد لتيسير الأعمال التجارية البلدان في تبسيط وأتمتة قواعدها وإجراءاتها ذات الصلة بالاستثمار وتنظيم المشاريع. ويساهم نظام اللوائح التنظيمية الإلكترونية المعمول به في ١٧ بلداً أفريقياً في زيادة الشفافية وينهض بالقدرات المؤسساتية، ويجعل البلدان الأفريقية أكثر استقطاباً للمستثمرين الأجانب. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، وضع الأونكتاد نظام تسجيل إلكتروني في بنن جعل عمليات سجل الأعمال التجارية المحلية آليةً ومتاحةً على شبكة الإنترنت. وقد أُدمج النظام في البوابة المحلية الجامعة لتسجيل المشاريع وسوف يُطلق رسمياً في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٥٥- ونسَّق الأونكتاد عدة دورات لبناء قدرات وكالات تشجيع الاستثمار الأفريقية في مجال تشجيع الاستثمار، بما في ذلك حلقة عمل حول أهداف التنمية المستدامة وتشجيع الاستثمار في اسطنبول في تشرين الأول/أكتوبر، واجتماع خاص بشأن تيسير الاستثمار خلال الدورة الثالثة والستين لمجلس التجارة والتنمية في كانون الأول/ديسمبر. وساعد الأونكتاد أيضاً وكالة تشجيع الاستثمار في جمهورية تنزانيا المتحدة في تركيب نظام تسجيل إلكتروني واستحداث سجل مبتكر لفرص الاستثمار، وهو مشروع يجري تنفيذه في كينيا وبلدان أخرى. ووسعت كينيا بوابتها الخاصة بالاستثمار، التي تمثل نقطة مرجعية للبوابات التجارية في منطقة جماعة شرق أفريقيا الأكثر اتساعاً.

٥٦- وبالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والسلطات المغربية، يعقد الأونكتاد حلقة عمل سنوية ترمي إلى تعزيز معارف الدول الأعضاء في البنك بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، شارك ٢٠ بلداً أفريقياً في حلقة العمل السنوية التي تعالج المسائل والتحديات ومجالات الاهتمام الرئيسية المتصلة بالتنمية المستدامة في اتفاقات الاستثمار الدولية.

٥٧- وفي أيار/مايو، نظم الأونكتاد حلقات عمل تدريبية بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا في بنن (بالتعاون مع الوكالة الوطنية للملكية الفكرية) وأخرى لفائدة المراكز الحكومية للبحوث الزراعية في إثيوبيا.

٥٨- وفي أيلول/سبتمبر، عقد الأونكتاد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا، حلقة عمل لاستعراض وإقرار مشروع "الإطار الاستشاري بشأن الملكية الفكرية في جنوب أفريقيا" وأعدّ الأونكتاد أيضاً تقريراً استشارياً بشأن "الملكية الفكرية والتصنيع المحلي للمستحضرات الصيدلانية في إثيوبيا"، إضافة إلى توصيات بشأن الاستخدام المحدد لأوجه المرونة في جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة التي وضعتها منظمة التجارة العالمية في القانون المحلي للملكية الفكرية في إثيوبيا من أجل تشجيع تنمية الصناعة المحلية للمستحضرات الصيدلانية. ومن المقرر عقد حلقة عمل لبناء القدرات في مجالات الملكية الفكرية وإنتاج المستحضرات الصيدلانية والحصول على الأدوية لفائدة أقل البلدان نمواً الأعضاء في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٥٩- ويسَّر الأونكتاد توقيع الاتحاد الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأونكتاد لبيان نيروبي بشأن الاستثمار في الحصول على الأدوية والذي يُعدّ من العلامات البارزة، أثناء انعقاد الأونكتاد الرابع عشر، والذي عزز التزام الموقعين بتيسير الاستثمار في تصنيع الأدوية المضادة للفيروسات القهقرية في إطار الإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية في أفريقيا.

٦٠- وبالتعاون مع مركز التجارة الدولية، قدم الأونكتاد المشورة السياساتية إلى موريشيوس، ووضع تقييماً تشاركياً بشأن الأثر المحتمل لسياسات الابتكار على استراتيجية التصدير الوطنية، المقرر اعتمادها في عام ٢٠١٧ إلى جانب استراتيجية مشتركة بين القطاعات لتعزيز الابتكارات المحلية في مجال الصادرات.

٦١- ويدعم الأونكتاد مبادرة الأمم المتحدة لأسواق الأوراق المالية المستدامة، وهي منصة تعلم من الأقران تعرض كيف يمكن للمبادلات أن تعزز الاستثمار المسؤول الرامي إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتشجع تحسين الشركات لأدائها وكشفها عن بياناتها الإدارية وعما تخلفه أنشطتها من آثار على البيئة والمجتمع. ومنذ البداية في عام ٢٠٠٩، تشارك ٦٠ سوقاً للأوراق المالية، بينها ١٣ من أفريقيا، في هذه المبادرة، التي يساهم الأونكتاد في تنظيمها. وفي إطار منتدى الاستثمار العالمي، شارك مديرو أسواق رؤوس الأموال في كل من بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا ورواندا وكينيا ومصر وناميبيا في حوار حول البرنامج العالمي للتمويل الأخضر ناقشوا فيه الدور المحتمل لأسواق الأوراق المالية في النهوض بذلك البرنامج.

٦٢- ويساعد الأونكتاد البلدان الأفريقية في تهيئة بيئة مواتية للاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ولاستخدام هذه التكنولوجيات في تعزيز القدرة التنافسية التجارية عن طريق التجارة الإلكترونية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر الأونكتاد مؤشر التجارة الإلكترونية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين لعام ٢٠١٦، الذي أبرز أهمية تحسين المعاملات الأساسية والعمليات اللوجستية في أفريقيا بغية توسيع منافع التجارة الإلكترونية بما يتجاوز الفئات السكانية الأغنى التي تقطن المناطق الحضرية في القارة. وعلى الرغم من اعتماد حوالي نصف بلدان القارة (٤٦ في المائة) لقوانين الجرائم الإلكترونية، واعتماد ٤٠ في المائة من هذه البلدان لقوانين حماية البيانات في عام ٢٠١٦، لا تزال هناك احتياجات حيوية تتمثل في بناء القدرات لغرض دعم تنفيذ قوانين الجرائم الإلكترونية، وفي الموارد المالية اللازمة لضمان الإنفاذ الفعال.

٦٣- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، سيطلق الأونكتاد منبراً إلكترونياً، في إطار مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع، يهدف إلى دعم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في الحصول على المساعدة التقنية والمالية من مؤسسات شريكة للاستفادة من فرص التجارة الإلكترونية. ويتمحور هذا المنبر حول سبعة مجالات سياساتية رئيسية (تقييمات التجارة الإلكترونية، والهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحلول الدفع، واللوجستيات التجارية، والأطر القانونية والتنظيمية، ومهارات التجارة الإلكترونية، والتمويل لأغراض التجارة الإلكترونية).

٦٤- وبحلول كانون الثاني/يناير، ٢٠١٧، انضم ٢١ عضواً، بينهم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، وأكثر من ٢٥ كياناً من كيانات القطاع الخاص، بينها التحالف الأفريقي للتجارة الإلكترونية، وبوروندي شوب، ومؤسسة Impact Enterprises وشركة Ringier Africa، إلى مجلس الأعمال التجارية من أجل تنمية التجارة الإلكترونية، وهو ذراع القطاع الخاص في مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع. ومن المتوقع أن تنضم مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى المنبر عام ٢٠١٧.

٦٥- وفيما يتعلق باقتصاد المعلومات، عقد الأونكتاد في آذار/مارس ٢٠١٧، في إطار سعيه إلى تيسير تنفيذ تشريعات التجارة الإلكترونية التي اعتمدت في مدغشقر عام ٢٠١٤، حلقة عمل لبناء قدرات القضاة في البلد.

دال- توظيف التعددية لخدمة الاقتصادات الأفريقية

٦٦- يساعد الأونكتاد مسؤولي التجارة الأفارقة مباشرةً في وضع وتنفيذ أطر سياساتية تجارية تمكنهم من إدماج اقتصادات بلدانهم في النظم العالمية المتعددة الأطراف للتجارة والاستثمار، والاستفادة منها. ويساعد الأونكتاد الجزائر وأنغولا وبوتسوانا وتونس وزامبيا وناميبيا في وضع أطر واستراتيجيات في مجال السياسات التجارية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقدت سلسلة من الاجتماعات لإقرار التقارير المتعلقة بأطر السياسات التجارية التي وضعها الأونكتاد، بما في ذلك في ناميبيا في أيار/مايو وأيلول/سبتمبر، وفي بوتسوانا والجزائر وزامبيا في أيلول/سبتمبر. وبما أن معظم البلدان تعتمد على صادرات السلع الأساسية، يتركز الدعم الذي يقدمه الأونكتاد بشكل كبير على تنويع الصادرات وإضافة قيمة إليها.

٦٧- وعقد الأونكتاد اجتماعاً للبلدان الأفريقية خلال الأونكتاد الرابع عشر يهدف إلى تعزيز تبادل الخبرات والدروس المستفادة في صياغة وتنفيذ أطر السياسات التجارية الوطنية ذات المنحى الإنمائي. وجرى تبادل التجارب بين غانا وكينيا وموريشيوس، وهي بلدان أحرزت تقدماً كبيراً في وضع أطر سياساتها التجارية.

٦٨- في إطار مشروع "تعزيز قدرات إدارة الاقتصاد الكلي دعماً للنمو وتعزيزاً للتعاون المالي والنقدي الإقليمي بين بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية والكاريبي وغرب ووسط أفريقيا"، عقد الأونكتاد اجتماع مائدة مستديرة بعنوان "آلية بلدان الجنوب لمعالجة مَواطن الضعف وبناء المرونة – التكامل الإقليمي والنقدي والتمويل الابتكاري" خلال الأونكتاد الرابع عشر. وخلال مناقشة المائدة المستديرة، تبادل المتكلمون تجاربهم بخصوص آليات الإدماج مثل منطقة فرنك الجماعة المالية الأفريقية في غرب أفريقيا، ومفاوضات مجموعة بريكس (البرازيل، والاتحاد الروسي، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا)، وإنشاء مصرف التنمية الجديد والصيرفة الإنمائية الإقليمية.

٦٩- ويضطلع الأونكتاد بدور حاسم في تمكين البلدان الأفريقية من إحراز تقدم بشأن منطقة التجارة الحرة القارية، ومفاوضات منطقة التجارة الحرة الثلاثية. وفي عام ٢٠١٦، كثف الأونكتاد دعمه للبلدان الأفريقية في مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية، وشارك في الدورات الثلاث لمنتدى مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية التي عقدت في أديس أبابا في أيار/مايو، وتشرين الأول/أكتوبر، وتشرين الثاني/نوفمبر، وفي جميع الاجتماعات التقنية الأربعة التي عقدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي في نيروبي في أيار/مايو وتموز/يوليه وأيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وساعد الأونكتاد راسمي السياسات أيضاً في إعداد مشاريع النصوص القانونية لمنطقة التجارة الحرة القارية.

٧٠- ودعم الأونكتاد مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في التحضير لمفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية، وأعد، بناء على طلب هذه الجهات، ورقتين تحليليتين عن الطرائق المتعلقة بمفاوضات التعريفات الجمركية وتحليل بيانات التعريفات الجمركية. وأشارت عدة بلدان إلى ورقة تحليلية أعدها الأونكتاد بشأن طرائق مفاوضات التعريفات الجمركية والتحرك صوب منطقة التجارة الحرة القارية خلال اجتماعات منتدى المفاوضات التجارية. ويقدم الأونكتاد دعماً إضافياً يهدف إلى تعزيز فهم الدول الأعضاء للخيارات التي يمكن استخدامها على أفضل وجه لخفض التعريفات الجمركية في اجتماع لمنتدى المفاوضات التجارية في آذار/مارس ٢٠١٧. وبناء على طلب عدة دول أعضاء، أعد الأونكتاد ورقة بشأن تحديد التدفقات التجارية بين البلدان الأفريقية للنظر فيها في ذلك الاجتماع.

٧١- ونشر الأونكتاد ستة تقارير سياساتية/تحليلية لدعم مقرري السياسات التجارية والمفاوضين وغيرهم من أصحاب المصلحة في أفريقيا في عملهم التقني المتعلق بالتجارة بين البلدان الأفريقية. وتشمل الأمثلة على ذلك تقريراً بعنوان *"منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: تعزز سلاسل القيمة في السلع الزراعية ومنتجات الأغذية المجهزة"* *African Continental Free Trade Area: Developing and Strengthening Regional Value Chains in Agricultural Commodities and Processed Food Products* (UNCTAD/WEB/DITC/2016/4)، وتقريراً بعنوان *"منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: النهوض بالتكامل بين البلدان الأفريقية: بغض الاعتبارات"* *African Continental Free Trade Area: Advancing Pan-African Integration Some Considerations* (UNCTAD/WEB/DITC/2016/5).

٧٢- وقدم الأونكتاد الدعم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنظيم أسبوع التجارة الأفريقية الأول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وبالإضافة إلى تقديم عروض عن التدابير غير الجمركية والحواجز غير التعريفية التي تضر بأفريقيا وبتحرير التجارة وأثرها المحتمل على البلدان الأفريقية، أجرى الأونكتاد مناقشات بشأن تعزيز وتصنيف وجمع وتقييم بيانات التدابير غير الجمركية مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.

٧٣- وأعد الأونكتاد ورقة لمساعدة وزراء البلدان المشاركة في منطقة التجارة الحرة الثلاثية في تحديد وتقييم النهج في مفاوضات الخدمات، في ضوء التطورات في مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية واعتبارات التنمية الأخرى.

٧٤- ويقدم الأونكتاد الدعم إلى البلدان الأفريقية من أجل تعزيز مشاركتها في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الأونكتاد الدعم أيضاً للبلدان الساعية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ولدعم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، يقدم

الأونكتاد، على سبيل المثال، المساعدة للبلدان الأفريقية، ويوفر المشورة بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية والتجارة الإلكترونية، والمسائل التي لم يبت فيها في جولة الدوحة في مجالات الزراعة والخدمات والنفاذ إلى الأسواق غير الزراعية في إطار التحضير للمؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي سيُعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٧٥- وعلاوة على ذلك، وفي إطار الدعم المستمر لدول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، ساعد الأونكتاد البلدان الأفريقية من هذه المجموعة في إعداد المواقف التفاوضية الموضوعية، وتعزيز مصالحها التفاوضية في مجال الزراعة والخدمات، والنفاذ إلى الأسواق غير الزراعية، والمعاملة الخاصة والتفاضلية، وشارك في معتكف سفراء وخبراء تلك البلدان وفي مشاورات جنيف بشأن المفاوضات التجارية ومنطقة التجارة الحرة القارية، التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في سويسرا.

٧٦- ولا تزال عدة بلدان أفريقية، منها الجزائر وجزر القمر والسودان وليبريا خارج منظمة التجارة العالمية وهي وصلت إلى مراحل مختلفة من عملية الانضمام. وفي محاولة لتعزيز مشاركة هذه الدول في مفاوضات الانضمام، عام ٢٠١٦، قدم الأونكتاد الدعم الاستشاري الرامي إلى بناء قدرات واضعي السياسات الأفارقة في البلدان الساعية إلى الانضمام، في مجالي رسم السياسات التجارية والقدرات التفاوضية.

٧٧- وأقرت وثيقة مافيكيانو نيروبي (TD/519/Add.2) التي اعتُمدت في الأونكتاد الرابع عشر بدور الأونكتاد في دعم الدول الأعضاء في مجال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وأكدت مجدداً أنه ينبغي للأونكتاد "مواصلة ما يقدمه من المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتعزيزه، قبل عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وأثناءها وفي مرحلة متابعتها. (الفقرة ٣٨(خ))".

٧٨- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، شارك الأونكتاد في أول مؤتمر دولي رفيع المستوى لأصحاب المصلحة المتعددين، الذي عقد في نيروبي، بشأن تعزيز الاستثمارات في قطاع المستحضرات الصيدلانية، في منطقة جماعة شرق أفريقيا. وأُقرت في الاجتماع توصيات الأونكتاد بشأن اتساق السياسات في مجال تعزيز تصنيع الأدوية في منطقة الجماعة. وفي وقت لاحق، اعتمد المجلسان القطاعيان المعنيان بالصحة والتصنيع في منطقة الجماعة خطوات لتعزيز اتساق السياسات على الصعيدين الإقليمي والوطني.

٧٩- وبالتعاون مع المعهد الجامعي الأوروبي، أجرى الأونكتاد دراسة مشتركة تستكشف الجوانب المؤسسية للاتفاق المتعلق بتيسير التجارة في غرب أفريقيا.

هاء- تمكين الأفارقة والاستثمار في مستقبلهم

٨٠- يسهم الأونكتاد في تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في أفريقيا، من خلال إبراز الآثار الجنسانية لسياسات الاقتصاد الكلي الأفريقية وتبيان القيود الاجتماعية والهيكلية والثقافية التي تُحدث أو تديم عدم المساواة بين الجنسين في أفريقيا، في القطاعات التي يمكن أن تعزز الدينامية من خلال التجارة، ويضطلع بأنشطة الدعوة الرامية إلى إذكاء الوعي بالمسائل المتعلقة بالتجارة ونوع الجنس.

٨١- وفي مجال التجارة والبحوث الجنسانية وتحليل السياسات، وضع الأونكتاد مجموعة تدريسية تضم دليلاً يتألف من مجلدين ودورة تدريبية إلكترونية عن التجارة ونوع الجنس. وحصل ما مجموعه ١٣١ مشاركاً من ٢١ بلداً أفريقياً على منح للمشاركة في النسخة الثالثة من تلك الدورة التدريبية الإلكترونية في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٧. وتهدف مبادرة التعلم عن بعد إلى تزويد الأكاديميين والمسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بأدوات تتيح تحليل العلاقة الثنائية المسار بين التجارة والبعد الجنساني وإعداد توصيات بشأن السياسات تراعي البعد الجنساني.

٨٢- واستجابة لطلب من أمانة السوق المشتركة، أطلق الأونكتاد، في أيار/مايو ٢٠١٦، مشروعاً يهدف إلى تكييف الدورة الإلكترونية بشأن التجارة ونوع الجنس بما يلائم منطقة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وتهدف المبادرة إلى إذكاء الوعي بقضايا التجارة والقضايا الجنسانية في المنطقة والحساسية إزاءها، وإلى دعم راسمي السياسات والجهات المعنية الأخرى في إدماج الاعتبارات الجنسانية في تجارتهم وفي سياساتهم وبرامجهم الخاصة بالتكامل الاقتصادي الإقليمي. وفي إطار شراكة مع أمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، سيقدم الأونكتاد، في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٧، دورة تدريبية بشأن التجارة ونوع الجنس تراعي احتياجات منطقة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

٨٣- وقدم الأونكتاد الدعم المالي والتوجيه إلى معاهد البحوث/الأوساط الأكاديمية في غانا والكاميرون ونيجيريا بشأن مشاريع البحوث الخاصة بالتجارة ونوع الجنس. واستُكملت ثلاث ورقات بحثية في أيار/مايو ٢٠١٦.

٨٤- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أجرى الأونكتاد، في إطار شراكة مع شركة Trade Mark East Africa، تحليلاً للعوامل التي تيسر أو تعوق مشاركة المرأة في التجارة في منطقة شرق أفريقيا، وهو تحليل سيُتوَّج بإعداد تقرير عن المرأة والتجارة في شرق أفريقيا. وستُطلق حملة لدعم هذا العمل في أيار/مايو ٢٠١٧ في نيروبي.

٨٥- وفي إطار مشروع "التجارة غير الرسمية العابرة للحدود لتمكين المرأة والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في شرق وجنوب أفريقيا" الذي أُطلق في آذار/مارس ٢٠١٦ في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وملاوي، شرع الأونكتاد في تحليل يتناول المسائل التالية: (أ) كيفية معالجة التعقيد وعدم الشفافية اللذين يسمان العقبات التجارية الماثلة أمام التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، في سياق الترتيبات التجارية المتعددة والمتداخلة؛ (ب) كيفية مراعاة خصوصيات التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، لا سيما تلك التي تنشط فيها المرأة، عند تصميم وتنفيذ الخدمات المناسبة المتصلة بجانب الطلب التي تدعم تدفقات التجارة عبر الحدود.

٨٦- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ الأونكتاد العمل على استحداث مجموعة لأدوات التجارة ونوع الجنس ومؤشر تجاري جنساني ذي صلة. وتهدف مجموعة الأدوات تلك إلى المساعدة في الإجابة على السؤال المتعلق بتأثير أي سياسة تجارية معينة على المرأة. ومن المتوقع أن تساعد الإجابة على هذا السؤال في تصميم السياسات والتدابير المصاحبة التي تدعم التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة. وسوف تتضمن مجموعة الأدوات أيضاً عناصر تتعلق بوضع المؤشر التجاري والجنساني المصمم لتتبع التقدم المحرز على مر الزمن. والتدبير التجاري الأول الذي يجري تحليله هو اتفاق الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وكينيا. وستُعمَّم نتائج التحليل على البلدان الأعضاء في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٨٧- وعقد الأونكتاد اجتماعاً حكومياً دولياً هو اجتماع الخبراء بشأن التجارة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة، في أيار/مايو ٢٠١٦ بهدف تعزيز فهم الروابط بين التجارة ونوع الجنس. وناقش الخبراء سبل كفالة الاتساق بين التجارة وتمكين المرأة اقتصادياً، وبحثوا سبل تصميم وتنفيذ الإجراءات الكفيلة بإحداث التغيير اللازم لتحقيق التطلعات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً، المبينة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية. وكان من بين المشاركين ممثلون من إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا والسنغال وغانا والكاميرون وكينيا وموريتانيا وناميبيا ومتكلمون من إثيوبيا وكينيا وجنوب أفريقيا.

٨٨- ويقدم الأونكتاد الدعم التقني الرامي إلى بناء قدرة المرأة على بدء مشروعها وتشغيله ويبدي الاعتراف بصاحبات المشاريع المميزات اللواتي أنشأن مؤسسات ناجحة واستحدثن فرص عمل. فعلى سبيل المثال، كان العديد من النساء صاحبات المشاريع اللواتي استفدن من الدورات التدريبية التي قدمها برنامج الأونكتاد لتطوير المشاريع في كل من أوغندا وبنن وزامبيا وغامبيا وموريشيوس من بين صاحبات المشاريع الأفريقيات الإثنتي عشرة اللواتي نلن شواهد اعتراف خلال حفل جوائز سيدات الأعمال لعام ٢٠١٦، الذي عُقد أثناء الأونكتاد الرابع عشر. وتحتفي هذه الجائزة كل سنتين بمنظِّمات المشاريع المميزات في البلدان النامية اللواتي استفدن من الدورات التدريبية التي يقدمها برنامج الأونكتاد لتطوير المشاريع وأوجدن فرص عمل في مجتمعاتهن المحلية.

٨٩- ويواصل الأونكتاد تمكين الباحثين والأكاديميين الأفارقة من تحسين مستوى تعليمهم وتعلمهم وبحوثهم. فعلى سبيل المثال، يقوم المعهد الافتراضي للأونكتاد بتعزيز التدريس والبحث في مجالي التجارة والتنمية في المؤسسات الأكاديمية في أفريقيا. وفي عام ٢٠١٦، انضمت ست جامعات في أفريقيا (المعهد الجامعي للمؤسسات التجارية والتنمية والمعهد الأفريقي للسياسات التجارية في السنغال وجامعة كيغالي وجامعة المهاتما غاندي في رواندا وجامعة كيبابي في كينيا وجامعة بورت هاركورت في نيجيريا) (the Institut Universitaire de l'Entreprise et du Développement and the Institut Africain des Politiques Commerciales in Senegal, the University of Kigali and the Mahatma Gandhi University in Rwanda, the University of Kibabii in Kenya and the University of Port Harcourt in Nigeria) إلى المعهد الافتراضي، ما جعل البلدان الأفريقية الأكثر عدداً ضمن البلدان الممثلة في المعهد الافتراضي. وقدم المعهد الافتراضي دورة تدريبية شبكية عن التحليل الاقتصادي للتدابير غير الجمركية ونظم مؤتمرات عن طريق الفيديو مع جامعات في جنوب أفريقيا لعرض الرسائل الأساسية لمنشورات الأونكتاد الرئيسية.

واو- الموارد المالية المرصودة لأفريقيا

٩٠- الموارد المالية المرصودة لأفريقيا عام ٢٠١٦. بلغ مجموع النفقات على المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية الداعمة لأفريقيا في عام ٢٠١٦، ٥٦٠ ١٥٧ ١٧ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (٤٤ في المائة من مجموع النفقات)، مقارنة بـ ٣٦٣ ٥٨٣ ١٤ دولاراً (٤٠ في المائة من مجموع النفقات) عام ٢٠١٥، و٦٥٦ ٤٢٥ ١٠ دولاراً (٢٧,٥ في المائة من مجموع النفقات عام ٢٠١٤ و١٤٩ ٣١٢ ٩ دولاراً (٢٣ في المائة من مجموع النفقات) عام ٢٠١٣.